Document: IFAD12//3/R.2/Add.4
Agenda: 4
Date: 14 October 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

برنامج تمويل القطاع الخاص

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ronald Hartman
مدير
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2610 5459 06 39+
رقم الهاتف المحمول: 7665 684 331 39+
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق - الدورة الثالثة
روما، 19-21 أكتوبر/تشرين الأول 2020

للاستعراض

ألف- الخلفية

1- مع بقاء 10 سنوات فقط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوقف التقدم في القضاء على الفقر المدقع وتحقيق الأمن الغذائي الآن، على الصندوق أن يزيد أثره. ويسعى نموذج العمل المتفق عليه لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى تعزيز دعم الصندوق لمن هم أكثر عرضة للتخلف عن الركب. وسيركز الصندوق على تنفيذ نهج تحويلي بشأن البرامج القطرية حيث سيُكمِل برنامج تمويل القطاع الخاص البرنامج العادي للإقراض السيادي والمنح في الصندوق، إلى جانب برنامج الصمود الريفي. ويتمثل الهدف من ذلك في توسيع نطاق موارد الصندوق ووسائل الانخراط وتعميق الأثر، ولا سيما في البلدان الأكثر عرضة لتغير المناخ والهشاشة وانعدام الأمن الغذائي، من أجل وضع برنامج عمل شامل.

2- ويتطلب التصدي للتحديات التي تواجه جذب استثمارات القطاع الخاص في الزراعة وإنشاء نماذج عمل شاملة - ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان الهشة - مستثمرا لديه فهم عميق لقطاع الزراعة والاحتياجات ذات الصلة والنظام الإيكولوجي وفرص تخفيف المخاطر. والصندوق هو المنظمة الإنمائية العالمية المتخصصة الوحيدة المكرسة حصريا لتحويل الزراعة والاقتصادات الريفية والنظم الغذائية لجعلها أكثر شمولية وإنتاجية وصمودا واستدامة.

3- وعلى عكس المستثمرين التجاريين وبعض المؤسسات المالية الدولية الكبيرة، يستهدف الصندوق "الميل الأخير" والمناطق الأكثر نأيا لمساعدة الملايين من سكان الريف على زيادة إنتاجيتهم ودخولهم والوصول إلى الأسواق وخلق فرص العمل، على الرغم من التحديات والمخاطر المرتبطة بخدمة هذه الشريحة من السوق. وكمستثمر، دأب الصندوق على الاستفادة من تجاربه وخبرته ولا يزال يستفيد منهما وهو على استعداد لتحمل المخاطر لتحويل الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية.

الصندوق في وضع فريد يؤهله لتحقيق

أهداف برنامجه بشأن تمويل القطاع الخاص:

- تركيز حصري على التنمية الريفية وفهم عميق لاحتياجات القطاع الريفي؛
- وصول متميز إلى البيانات المتعلقة بالمزارعين والنظم الإيكولوجية الزراعية؛
- إقبال أعلى على تحمل المخاطر مع التركيز على صغار المنتجين؛
- سمعة كشريك موثوق به لكل من القطاع الخاص والحكومات؛
- نهج حافظة مصمم للاستثمار بقصد إقامة روابط مع مشروعات القطاع العام؛
- أفق استثمار صبور؛
- مُجمِّع مُثبت لتمويل التنمية؛
- أطر شفافة وقوية لقياس الأثر.

باء- الأهداف

4- يتمثل الهدف من برنامج تمويل القطاع الخاص في تمكين الصندوق من توسيع نطاق أثره ومساهمته في القضاء على الفقر والجوع في الريف (هدفا التنمية المستدامة1 و2) من خلال استكمال وتعزيز النتائج التي يتم تحقيقها من خلال برنامجه بشأن القروض والمنح السيادية. وسيستلزم ذلك الانتقال من نهج مخصص لتنمية القطاع الخاص وتعبئة تمويل ودراية القطاع الخاص للهدفين 1 و2 من خطة التنمية المستدامة إلى برنامج

أوسع نطاقا ومؤسسي يزيد وضوح عمليات الصندوق ونطاقها. وبالإضافة إلى ذلك، سيساهم برنامج تمويل القطاع الخاص في الاستدامة المالية طويلة الأجل للصندوق من خلال توليد الدخل الذي سيسهم في توسيع وتنويع قاعدة موارده، بما يتماشى مع الجهود الجارية بشأن الهيكلية المالية الجديدة.

جيم- النواتج والنتائج المستهدفة

5- يسعى برنامج تمويل القطاع الخاص إلى جذب استثمارات ودراية وابتكار القطاع الخاص لصالح صغار المنتجين والمجتمعات الريفية، مع التركيز على خلق فرص عمل للشباب، وتمكين المرأة وتعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ.

6- وسيتحقق أثر جذب التمويل هذا عن طريق تخفيف مخاطر استثمارات القطاع الخاص بطريقتين: أولا، من خلال الاستفادة من خبرة الصندوق ودرايته الواسعتين في القطاع الزراعي والعمل في أفقر المناطق في البلدان النامية؛ وثانيا، من خلال زيادة موارد برنامج تمويل القطاع الخاص، التي يسعى الصندوق إلى تعبئتها من مختلف أنواع المانحين والمستثمرين المؤثرين. ويسعى الصندوق إلى تحقيق نسبة تمويل مشترك/زيادة قدرها خمسة أضعاف من التمويل المعبأ لبرنامج تمويل القطاع الخاص.[1] وهذا يعني أن كل دولار يُقدّم لدعم برنامج تمويل القطاع الخاص سيُترجم إلى استثمار خمسة دولارات بشكل مباشر نحو هدف زيادة الالتزامات العالمية للزراعة والأمن الغذائي في أفقر المناطق.

7- وبشكل عام، بناء على حجم الموارد التي سيتم جمعها، سيصل برنامج تمويل القطاع الخاص إلى ما بين 2.5 و5 ملايين مستفيد. ويمكن أن يشمل الأثر الإيجابي لمشروعات القطاع الخاص الناجحة إنشاء أعمال تجارية مزدهرة توفر فرص عمل وسبل عيش لانتشال الناس من الفقر والنهوض برأس المال البشري من خلال التدريب. ويمكن أن يؤدي استخدام الشركات الصغيرة والمتوسطة للتكنولوجيا بشكل أكبر إلى زيادة كفاءتها وعوائدها وتقليل الأثر البيئي السلبي. كما سيدعم برنامج تمويل القطاع الخاص صغار المنتجين في بناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ من خلال نظم زراعية وسبل عيش متنوعة، واعتماد الممارسات الزراعية الإيكولوجية والحلول القائمة على الطبيعة التي تعزز التنوع البيولوجي، وتخفف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

دال- البلدان والمشروعات المؤهلة

8- ستكون جميع البلدان التي يعمل فيها الصندوق مؤهلة لمشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص. وتماشيا مع مهمة الصندوق والتزاماته المؤسسية، ستركز مشروعات وأنشطة برنامج تمويل القطاع الخاص بشكل خاص على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان التي تعاني من أوضاع هشة، وسيوضع هدف إشاري يتمثل في استهداف 90 في المائة من استثمارات برنامج تمويل القطاع الخاص لهذه البلدان في السنوات الثلاث الأولى من العمليات (فترة التجديد الثاني عشر للموارد 2022-2024).

9- ولن يتم تخصيص موارد برنامج تمويل القطاع الخاص بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وستُستخدم خمسة معايير لضمان تنويع مستهدف وواسع النطاق للموارد عبر المناطق الجغرافية والدول الأعضاء مع التركيز على من هم أشد احتياجا: (1) الصلة بمهمة الصندوق والتكامل مع برنامج القروض والمنح؛ (2) إضافية الصندوق؛ (3) نتائج التنمية المتوقعة؛ (4) المخاطر؛ (5) المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة. وستكون إمكانية تحقيق تأثير تحفيزي عالي وفعالية من الاعتبارات الرئيسية في عملية الاختيار.

[1] الزيادة البالغة خمسة أضعاف محسوبة بوصفها نسبة استثمار الصندوق نفسه وإجمالي تكاليف المشروع الذي يجري دعمه.

10- ومن المقرر تكثيف عروض برنامج تمويل القطاع الخاص بمرور الوقت باستخدام ثلاثة أدوات مالية: منتجات الدين وحقوق رأس المال وتخفيف المخاطر. كما يدعو برنامج تمويل القطاع الخاص إلى استخدام المساعدة التقنية لاستكمال وتعزيز المشروعات الاستثمارية التي تتم برعاية برنامج تمويل القطاع الخاص.

هاء- الحوكمة وتعبئة الموارد

11- يتمثل طموح الصندوق في جمع ما يصل إلى 200 مليون دولار أمريكي، من خلال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وجهود تعبئة الموارد الأخرى، لبدء برنامج تمويل القطاع الخاص. ورأس المال هذا مطلوب لتخفيف مخاطر المشروعات الاستثمارية للقطاع الخاص. ومن المتوقع أن تؤدي موارد برنامج تمويل القطاع الخاص إلى استثمار يبلغ خمسة أضعاف قيمتها من القطاع الخاص والمستثمرين الآخرين (ما يعادل 1 مليار دولار أمريكي) لصالح الأسر الريفية الفقيرة وصغار المنتجين. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في السياق الحالي حيث توجد حاجة إلى إجراءات موسعة للتصدي للآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وأعبائها المتزايدة على الماليات العامة للعديد من الدول الأعضاء النامية.

12- ووفقا لنتائج هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، يمكن الاعتراف بمساهمات برنامج تمويل القطاع الخاص كشكل من أشكال "المساهمات الإضافية" التي تحمل حق التصويت. ويجوز للدول الأعضاء أيضا تقديم أموال تكميلية لحساب أمانة القطاع الخاص، والتي لا تؤدي إلى منح حقوق تصويت. وستُلتمس أيضا مساهمات من الدول غير الأعضاء ولكنها لن تمنح حقوق تصويت أو أي حقوق أخرى فيما يتعلق بالمجلس التنفيذي. ومن أجل تقليل مخاطر الاستبدال إلى أدنى حد، يدعو الصندوق الدول الأعضاء إلى بذل قصارى جهدها لزيادة مساهماتها الأساسية إلى أقصى حد قبل المساهمة في برنامج تمويل القطاع الخاص.

13- وستُمنح فرصة للمانحين والمستثمرين الذين يقدمون الموارد إلى حساب أمانة القطاع الخاص للمساهمة في حوكمة هذه الموارد. وعموما، ستستند حوكمة مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص إلى عملية الموافقة على المشروعات الخاصة بعمليات الصندوق غير السيادية، وفقا لموافقة نهائية من المجلس التنفيذي. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء لجنة استشارية مخصصة لبرنامج تمويل القطاع الخاص لتقديم مدخلات وتوجيهات استراتيجية على مستوى البرامج. وستتألف اللجنة الاستشارية من ممثلي المساهمين في برنامج تمويل القطاع الخاص.

واو- الاستدامة المالية

14- سيولد برنامج تمويل القطاع الخاص عددا من تدفقات الدخل لتغطية التكاليف التشغيلية وزيادة مجموعة التمويل للاستثمارات والأنشطة في المستقبل. وستؤدي المشروعات الناجحة إلى توليد مدفوعات أصل المبالغ (في حالة الاستثمارات في غير حصص رأس المال) فضلا عن دخل الفوائد والرسوم المحققة. وبالنسبة لحقوق رأس المال، من المتوقع أن تحقيق قيمة مضافة وأرباح. وستُستخدم تدفقات الاستثمار العائدة هذه كمصدر لرأس المال الاستثماري وتمويل المساعدة التقنية لبرنامج تمويل القطاع الخاص. وتماشيا مع الوثيقة EB 2020/129/R.11/Rev.1، المعنونة إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص، تُدفع النفقات الإدارية الإضافية التي يتكبدها الصندوق فيما يتعلق ببرنامج تمويل القطاع الخاص من موارد حساب الأمانة.

15- واستنادا إلى نموذج مدته 10 سنوات، من المتوقع أن يولد برنامج تمويل القطاع الخاص دخلا كافيا لتغطية التكاليف بحلول عام 2024 في حالة تعبئة الحد الأدنى من الموارد البالغة 64 مليون دولار أمريكي لحافظة الاستثمار. كما سيلزم استثمار أولي قدره 3 ملايين دولار أمريكي خلال هذه الفترة حتى يتم توليد تدفقات دخل كافية لتغطية التكاليف.

16- وبعد عام 2024، من المتوقع أن تُدر استثمارات وأنشطة برنامج تمويل القطاع الخاص صافي دخل موجبا للصندوق - حتى 16 مليون دولار أمريكي من دخل الفائدة والرسوم على مدى 10 سنوات. وبالتالي سيكون برنامج تمويل القطاع الخاص في وضع يمكنه من تجديد موارده لزيادة الاستثمارات بمرور الوقت. وسيسعى برنامج تمويل القطاع الخاص إلى تمويل المشروعات على أساس تجاري كمبدأ استثماري أول، غير أنه سيستخدم أيضا المِنح المعبأة لنشر حلول التمويل المختلط إذا اعتُبرت مناسبة من منظور الأثر والمخاطر، وفقا لمبادئ أفضل الممارسات.[2]

زاي- إطار النتائج

17- ستكون المساهمات المقدمة إلى حساب أمانة القطاع الخاص، التي ستشمل مواردا مخصصة لبرنامج تمويل القطاع الخاص، قابلة للتتبع وسيتم إنشاء آلية لإعداد التقارير للسماح بالرصد والإبلاغ بطريقة واضحة وشفافة عن أداء الأثر المالي والإنمائي. وترد تقديرات الأثر الإنمائي لثلاثة سيناريوهات مختلفة لتمويل برنامج تمويل القطاع الخاص في الجدول 1.

الجدول 1

التوقعات بشأن حجم الموارد ومدى الوصول بنهاية عام 2024

	سيناريو المحقق للتعادل	*السيناريو المتوسط*	*السيناريو العالي*
المبلغ الذي تم جمعه	تعبئة 67 مليون دولار أمريكي	تعبئة 100 مليون دولار أمريكي	تعبئة 200 مليون دولار أمريكي
إجمالي المبلغ الشامل للرفع المالي (5 أضعاف)	335 مليون دولار أمريكي	500 مليون دولار أمريني	1 مليار دولار أمريكي
عدد مشروعات العمليات غير السيادية	18	25	33
متوسط حجم مشروعات العمليات غير السيادية	4 ملايين دولار أمريكي	6 ملايين دولار أمريكي	10 ملايين دولار أمريكي
نسبة العمليات غير السيادية في البلدان المنخفضة الدخل	90	90	90
صغار المنتجين الذين تم الوصول إليهم	1.7 مليون	2.5 مليون	5 ملايين
نسبة النساء من صغار المنتجين	50	50	50
إجمالي عدد المستفيدين	**8.4 مليون**	**10 ملايين**	**25 مليون**

حاء- المضي قدما

18- من المتوقع استلام المساهمات الأولى لبرنامج تمويل القطاع الخاص خلال عام 2021. وسيعقد الاجتماع الأول للجنة الاستشارية بحلول الفصل الثاني من عام 2021. وستتاح معلومات عن برنامج تمويل القطاع الخاص على موقع الصندوق الإلكتروني على الإنترنت، وسيتم إدراج تحديث عن برنامج تمويل القطاع الخاص، بما في ذلك ما يتعلق بتعبئة الموارد والتنفيذ والنتائج، في استعراض منتصف المدة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

[2] يلتزم الصندوق بالمبادئ المعززة لمؤسسات تمويل التنمية من أجل التمويل التيسيري المختلط في مشروعات القطاع الخاص.